الملخص :

تمثل دبلوماسية المنظمات الدولية مظهراً من مظاهر التنظيم الدولي للعلاقات الدولية، وبذلك لم يعد بالإمكان إغفال دورها الملموس والفعّال في تسيير العلاقات الدولية وإحاطتها بأشكال وأبعاد جديدة لم تكن معروفة سابقاً، ومن سماتها هو بروز دور رؤساء الدول، ونضوج الرأي العام، واشتراك المرأة في العمل الدبلوماسي، وتغيير أسلوب العمل الدبلوماسي وأولوياته، إذ أدى دخول قضايا حقوق الإنسان والتسلح والفضاء والبيئة إلى امتداد التفاوض الدبلوماسي لمجالات أكثر تخصصاً من أجل تحقيق الأهداف والمبادئ التي يرنو إليها التنظيم الدولي.

أن دخول العالم إلى مرحلة دبلوماسية المنظمات الدولية لم يلغِ دور الدبلوماسية الثنائية، كما أن إتباع العمل الدبلوماسي للدبلوماسية العلنية لم يقضِ على وجود الدبلوماسية السرية، وأن تراجع دورها قليلاً، وباختصار فإن عالم اليوم يشهد تنوعاً في وسائل الدبلوماسية وأنماطها والمشتركين فيها وأهدافها وموضوعاتها ومجالاتها.

وعلى الرغم من عالمية طبيعة دبلوماسية المنظمات الدولية في أطار السياسة الدولية، إلا أن الحاجة الملحة للتعاون وصولاً إلى التكامل يبقى محور التحديث المستمر للأداء الدبلوماسي ومدى فاعليته.

Abstract:

The International Organization Diplomacy Represent a one of the International Relations Organizing Phenomena, Thus, no one can Ignore the influential and effective role its play in international relation process within its modern forums and aspects that where not yet used, such as (states leaders, public opinion, women participation in diplomatic services, the changing in diplomatic services priorities and tools), as well as the raise of important issues like; human rights, Armaments, space race and environment have made more specialized extent in the diplomatic negotiation process and aspects in order to achieve International Community Goals.

The new world-wide stage of Diplomacy (Int. Organization Diplomacy) have not delete the Bilateral Diplomacy, as well as the conducting of opining diplomacy also not delete the secrecy diplomacy. Shortly, the world today were witnessed a wide diversity in diplomacy means, aspects, subjects and goals.

However, the starting of International organization Diplomacy in its universal frame, but its basic nature represented especially in a cooperation among states which lead to (Integrity).

المقدمة :

تفرض المتغيرات العالمية المتلاحقة في محيط العلاقات الدولية حدوث اهتزازات مؤثرة في المجتمع الدولي، مما دفع إلى إعادة تأهيل وتقييم ومراجعة بناء آليات بنيوية وفكرية جديدة تتوائم مع حجم التعامل الدولي الجديد المنوط بمنظومة (الأداء، العمل، العلاقة، نمط التفكير) لكل وحدة من وحداته الأصلية أو المنشأة، وهو ما يتطلب إعادة تكييف وتوظيف وخلق وصناعة وحدات ذات صفة دولية (مكتسبة) لتعضيد وتفعيل وتعزيز الجهد الوطني والإقليمي والدولي، وبما يحقق المقدرة على مواجهتهِ والتصدي لنتاجات التطور الدولي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وصولاً إلى تحقيق التكامل الأمني للمجتمع الدولي.

وفي خضم تنامي عدد الدول والبعثات الدبلوماسية، واتجاه المجتمع الدولي للاندماج، تنامى أكثر فأكثر مهنة الدبلوماسية والوظيفة الدبلوماسية لتوحيد الجهود لمواجهة الآثار السلبية والجانبية المحتملة لهذه التطورات السريعة ومحاولة ضبط إيقاعها في إطار مفهوم أشمل يسمى (أمن المجتمع الدولي) وبأشكاله المختلفة.

أن كل هذا أدى إلى توسيع مجالات العلاقات الدولية وجعلها أكثر تعقيداً، الأمر الذي يستلزم إعادة النظر في كثير من الأنماط التي كانت معروفة في سير العلاقات الدولية، ولعل أبرز الأنماط وأكثرها تأثيراً في هذا التغيير هي ((الدبلوماسية)) بوصفها المحرك الرئيس للاتصال المتبادل، إذ تعد جوهر التفاعل في دور حياة المجتمع الدولي.

أن مقتضيات الحياة الدولية تجعل الاتصال وتبادل العلاقات فيها بين الوحدات القانونية الدولية ضرورة أساسية لتحقيق وحماية المصالح المتبادلة فيما بينها، كأن تكون هذهِ المصالح سياسية واقتصادية واجتماعية..الخ، وهو ما يصب في جوهر عمل الوحدات الدولية الأساسية كالدول والمنظمات الدولية.

أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من أسس ومبررات عدة هي :-

١- أن الدبلوماسية التقليدية الرسمية لم تعد وحدها أداة تنفيذ السياسة الخارجية فحسب، بل أصبح هناك فاعلون جدد يشتركون في أهداف وأولويات السياسة الخارجية بوصفهم طرف فاعل في محيط العلاقات الدولية.

٢- أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد الذي يحتكر القوة والتأثير في العلاقات الدولية، إذ تنامى الوعي بأهمية وقدرة الفواعل من غير الدول لامتلاكهم الإمكانات والقدرات في التأثير وإعادة تشكيل مخرجات ونواتج التفاعلات الدولية، وهو ما ساعد في بروز نمط جديد تحت عناوين الدبلوماسية غير الرسمية أو الموازية أو متعددة المسارات عبر وسائلها المختلفة من دبلوماسية برلمانية – منظمات غير حكومية – شركات متعددة الجنسيات...الخ.

هدف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق الغايات الآتية:-

١- الإسهام لإضافة مقاربات معرفية جديدة في مجال العلاقات الدولية قائمة على دراسة التطورات التي طرأت على مفهوم ودور وآليات ممارسة الدبلوماسية كأحد أبرز أدوات السياسة الخارجية لأي دولة.

٢- تحديد الفاعلين والوسائل والأدوات والبرامج والأطراف التي تمارس هذا النوع من الدبلوماسية (دبلوماسية المنظمات الدولية) وأنشطتها في مجالات التنمية المستدامة والدفاع عن حقوق الإنسان وإدارة التنوع والتقارب الديني والأثني والحفاظ على السلم الدولي.

إشكالية البحث :

تكمن إشكالية البحث من أن دبلوماسية المنظمات الدولية تمثل مظهراً مهماً من مظاهر التنظيم الدولي للعلاقات الدولية لتحررها من احتكار الدولة وتعدد فواعلها.

ويمكن إجمال مشكلة البحث بالأسئلة الأتية:-

- ما الدبلوماسية، وما مراحلها وأنماطها وأشكالها وأنشطتها في مجال العلاقات الدولية ؟
- ما المنظمات الدولية، وما أصنافها ؟
- ما دبلوماسية المنظمات الدولية، وما تأثيرها في العلاقات الدولية ؟

- إلى أي مدى استطاعت دبلوماسية المنظمات الدولية من استيعاب حضور وفاعلية وتأثير الفاعلين الجدد على الممارسة الدبلوماسية في القرن الحادي والعشرين.
- أ يمكن لدبلوماسية المنظمات الدولية من أن تكون الوعاء لتحقيق التكامل الوظيفي بين الدبلوماسية التقليدية ودبلوماسية القرن الحادي والعشرين (دبلوماسية ما بعد الحداثة) ؟

فرضية البحث :

يستند البحث على فرضية فحواها أن دبلوماسية المنظمات الدولية على الرغم من انطلاقها من إطار عالمي، إلا أن طبيعتها الأساسية تتمثل في التعاون ما بين الدول بهدف التكامل، وهو بطبيعة الحال من الموضوعات المهمة من وجهة نظر المجتمع الدولي عن تلك التي يتعامل فيها الدبلوماسي التقليدي الذي يقتصر دوره على رعاية مصالح دولته مع دول أخرى.

منهجية البحث :

تعددت المناهج في هذا الموضوع، إذ تفرقت في سبل شتى، ويمكن حصرها بمنهجين هما:-

١- **منهج الوظيفية التقليدية والوظيفية الجديدة**: وهو المنهج الذي يركز على أساس التكامل الوظيفي في العلاقات الدولية، فالوظيفية التقليدية تدعو إلى التكامل على أساس الوظيفة في مجالات غير سياسية وصولاً إلى التكامل السياسي، ومنطق هذهِ الوظيفية أن التدرج في التكامل سيؤدي إلى التكامل في قطاعات أخرى، وهذا يعني تشجيع المؤسسات الاقتصادية والتجارية والعلمية لبناء تكامل وظيفي، ثم تطورت إلى الوظيفية الجديدة ذلك أن تداخل المصالح ومتطلبات الرفاهية تدفع بالنخب إلى ترتيب ظروف تساعد على التعاون الوظيفي بهدف تحقيق التكامل السياسي بين الدول استناداً إلى التكاملات الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية...الخ.
٢- **منهج صنع القرار**: وهو المنهج الذي ينبه إلى دور الشخصية (الدبلوماسي) والاستعداد النفسي في توجيه وإدارة أمور الدولة داخلياً وخارجياً.

وفي ضوء ذلك تحددت هيكلية البحث في المحاور الآتية:-

المحور الأول: مفاهيم أساسية في دراسة دبلوماسية المنظمات الدولية:

من أجل التوصل لمفهوم واضح وشامل لدبلوماسية المنظمات الدولية، وجدنا من الضرورة توضيح عدد من المفاهيم ذات الصلة بهذا المفهوم، وأحياناً تكون أحد وسائلها، أو سبباً في ظهورها، وأهمها:

أولاً: الدبلوماسية : **Diplomacy** :

الدبلوماسية قديمة قدم العالم[١]، فهي انعكاس موضوعي لحركة الجماعات البشرية في تفاعلها معها وحاجاتها لتنظيم وضبط العلاقات فيما بينها، وتتعرض الدبلوماسية للتغير في المفاهيم الوظائف والأداء مثل بقية عمليات النشاط البشري والاتصال الإنساني والاجتماعي والثقافي والسياسي جراء تطور المجتمع وتغيير أنماطه وسلوكه، فكلمة دبلوماسية يرجع أصلها إلى اليونانية القديمة وتعني الوثيقة المطوية التي تعطي حاملها امتيازات معينة[٢]، وقد كان الرومان في البداية يسمون وثائق السفر المعدنية المختومة والمطوية (بالدبلوما)[٣].

ومع مرور الزمن اتسع معنى كلمة دبلوما بحيث أصبحت تشمل الوثائق الرسمية والمعاهدات، وبتطور هذا الوثائق أصبح من الضروري استخدام موظفين للعمل في تبويب هذهِ الوثائق وحل رموزها وحفظها، وأطلق على هؤلاء أسماء أمناء المحفوظات، وظلَ اصطلاح كلمة دبلوماسية ولمدة طويلة يقتصر على دراسة المحفوظات والمعاهدات والإلمام في تاريخ العلاقات بين الدول، وهكذا فإن لفظ دبلوماسية لم يستعمل لكي يشير إلى العمل الذي يشمل توجيه وإدارة العلاقات الدولية إلا في أواخر القرن الثامن عشر[٤].

لقد كانت الدبلوماسية في أقدم عصورها منحصرة في تلافي الاصطدام المسلح أو كسب الحرب إذا ما نشبت، وإيجاد حلفاء لها تحقيقاً لهذهِ الغاية، وأصبحت في عصر (غروشيوس) الذي يعدهُ الغربيون الأب الروحي للقانون الدبلوماسي أكثر توسعاً لتشمل حق التمثيل السياسي وحق إعلان الحرب وعقد السلم وصولاً إلى حق وضع المعاهدات والإشراف على تنفيذها[٥].

وفي عصرنا الحديث، فقد تطورت الدبلوماسية تطوراً مهماً، فقد بلغت من الشأن بما يمكن وصفه بـ (الانقلاب) بدلاً من كلمة التطور، وبما يوازي نتائج ثورة في مفهوم العلاقات الدولية.

ويرى الكثيرون أن تحديد تعريف الدبلوماسية يرتبط بمعرفة مقاصد الدبلوماسية، فالدبلوماسية بأبسط معانيها هي : مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي، أي الدول والمنظمات والممثلين الدبلوماسيين، مع بيان مدى حقوقهم وشروط ممارستهم مهامهم الرسمية، والأصول التي يترتب على إتباعها لتطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئه والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة، وفن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية وعقد الاتفاقات والمعاهدات(٦).

كما تعرف الدبلوماسية: بأنها إدارة العلاقات الدولية بطريق التفاوض أو فن إدارة العلاقات الدولية، أو عملية تيسير الشؤون الخارجية، أو أنها أداة تنفيذ السياسة الخارجية للدولة أو فن إرجاء القوة(٧).

وعرفها الفقيه (دي مارينتش) بأنها علم العلاقات الخارجية أو الشؤون الخارجية للدول، وبمعنى أدق هي علم أو فن المفاوضات(٨)، أو وسيلة لإدارة العلاقات من خلال المفاوضات أو إدارة الاتصالات بين الحكومات(٩).

وقد عرفها الدبلوماسي البريطاني السير (ارنست ساتو) بأنها استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة(١٠).

وبذلك المعنى نفهم أن الدبلوماسية تؤدي دوراً مهماً في العلاقات الدولية، إذ تعالج جميع الشؤون التي تهم مختلف الدول، والتوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، وتيسير حل المشكلات وتسوية الخلافات وإشاعة حسن التفاهم بين الدول(١١).

وبتطور مدلول الدبلوماسية واتساع نطاقها وأساليبها بفعل تطور المجتمع الدولي، فأنه يمكننا أن نجمع الآراء التي تم تعريفها في المفاهيم الآتية(١٢):-

١- الدبلوماسية هي أساساً إدارة العلاقات الرسمية بين الدول، إذ تقوم على الاتصالات، وبعض الكتاب يركز على المفاوضة كطريقة لتنظيم العلاقات الدولية، وهي علم وفن يدرس كيفية إدارة وتنظيم العلاقات وتبادل البعثات وتسوية الخلافات بوساطة السفراء والمبعوثين كل بطريقته الخاصة.

٢- إطلاق مصطلح الدبلوماسية على الطريقة التي تدار بها الدولة علاقتها بالدول الأجنبية وسياستها الخارجية، فيقال كالدبلوماسية الأمريكية، الدبلوماسية البريطانية، الدبلوماسية العربية...الخ.
٣- إطلاق مصطلح الدبلوماسية على الأسلوب أو الطريقة التي تدار بها الاتصالات الخارجية، كالدبلوماسية الرئاسية، أو الدبلوماسية السرية، الدبلوماسية الشعبية...الخ.
٤- حدوث الخلط بين المهام الموكولة للجهاز الدبلوماسي وبين الوظائف الدبلوماسية نفسها، فيطلق اصطلاح الدبلوماسية على الجهاز نفسه والعاملين فيه الذين يتولون ممارسة المهمات الدبلوماسية.
٥- جرى العرف على استخدام الدبلوماسية مرادفاً للكياسة واللباقة وحسن التصرف، ويوصف الشخص بأنه دبلوماسي، إذا كان رقيقاً مجاملاً في تعامله مع الآخرين.

وعليهِ، فالدبلوماسية علم لأنها تفرض لمن يمارسها معرفة تامة بالعلاقات القانونية والسياسية القائمة بين مختلف الدول وبالمصالح الخاصة لكل منها، وفن لأنها تتعلق بإدارة الشؤون الدولية، وهو ما يستلزم فن الإقناع والقدرة على التوجيه ودقة الملاحظة والذكاء وتتبع الأحداث ومتابعة المفاوضات بحذق وفطنة ومهارة.

ثانياً: المنظمة الدولية **International Organization** :

ويقصد بهذا المفهوم الهيئة الدولية التي تضم مجموعة من الدول، التي تستطيع أن تفصح بصورة دائمة عن إرادة تتميز من الوجهة القانونية عن إرادة أعضائها في المجال الدولي، فهي وليدة اتفاق أنشئ لاختصاصاتها بوصفها وسيلة من وسائل التعاون الاختياري بين الدول في مجال أو مجالات معينة، اتفقت إرادة الدول الأعضاء على تحديدها بغية السعي لتحقيق أغراض ومصالح مشتركة على نحو دائم(١٣).

والمنظمة الدولية بحد ذاتها تمثل تجسيداً للتنظيم، لذلك فإن كل منظمة دولية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية التي يقصد بها أهلية اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات والنهوض بالتصرفات القانونية على وفق أحكام القانون الدولي، وقد تم الاعتراف بهذهِ الشخصية القانونية بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد ظهرَ جدال كبير حول هذه الشخصية القانونية بين فقهاء القانون الدولي، ولاسيما فيما يتعلق بمسألة السيادة التي لا تملكها غير الدولة، وقد

حسم هذا الجدال تقريباً من الرأي الذي أصدرته محكمة العدل الدولية عام ١٩٤٩عندما أكدت على أن المنظمة الدولية هي شخصية موضوعية وحجة على الدول الأعضاء وغير الأعضاء على السواء، كما أكدت المحكمة أن تتمتع الأمم المتحدة بالشخصية الدولية[١٤]، أمر لا غنى عنه وذلك لتحقيق أهداف الميثاق ومبادئه، وأن واجبات المنظمة وحقوقها لا يمكن أن تفسر إلا بمقتضى تمتعها بقسط كبير من الشخصية الدولية.

و للمنظمة الدولية ثلاثة معايير رئيسة تصنف كالآتي[١٥]:-

١- **معيار العضوية**: أي أن عضويتها مفتوحة لكل الدول، كما في حالة منظمة الأمم المتحدة أو عصبة الأمم، وقد تكون العضوية فيها مقتصرة على بعض الدول، كما في جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الاتحاد الأوربي...الخ.

٢- **معيار التخصص**: تنقسم المنظمات الدولية في اختصاصاتها إلى منظمات عامة الاختصاصات بأخرى متخصصة، فالمنظمات العامة هي التي تتعدد اختصاصاتها لتشمل مظاهر العلاقات الدولية كافة، وأمثلتها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، أما المنظمات المتخصصة فيقتصر عملها على نشاط معين دون غيره، وأمثلتها منظمة الصحة العالمية.

٣- **معيار السلطات**: وتقتصر على تنسيق نشاط الدول الأعضاء عن طريق الاقتراحات وإصدار التوصيات ويتوقف ذلك على رغبة الدول الأعضاء.

ومهما يكن من أمر، سواء اتفق مفكري العلاقات الدولية على دور المنظمات الدولية أن كان لها دوراً رئيساً أم ثانوياً، يجمع معظم هؤلاء المفكرين على أن الدولة القومية باتت تدرك أن حجمها غير كافٍ لكي تؤدي دوراً عالمياً رئيساً، لذا أخذت تسعى لنفسها في تكتلات على شكل منظمة دولية لتأخذ طابعاً سياسياً واقعياً، كما في هذا الحال (منظمة الاتحاد الأوربي ، منظمة النافتا ، منظمة الأسيان)[١٦]، بمعنى آخر أن هذهِ المنظمات الدولية هي كيانات جديدة ذات شخصية دولية عالمية تتعدى شخصية الدول الحديثة ومستقلة عنها[١٧].

عموماً فأنه مهما يذكر في شأن تعريف المنظمة الدولية، فأنه ليست هناك تعريفات جامعة مانعة، والدليل على ذلك أن هناك تنظيمات في الحياة الدولية تتوافر لها العناصر الأربعة (الطابع الدولي ،الاتفاق الدولي ،

الاستمرارية و الإرادة الذاتية) فإنه لا يطلق عليها وصف منظمة دولية، كما في حالة الجهاز المركزي للدولة الاتحادية، وهو جهاز دائم وله ذاتية منفصلة، ولكنه لا يسمى بمنظمة دولية، كذلك اتفاقية شمال الأطلسي التي خلقت حلف الناتو (NATO) لا تسمى بمنظمة دولية، لأن المعيار المميز للمنظمة الدولية يتمثل في فكرة المؤتمر الدولي، فالمنظمة الدولية تعدو أن تكون مؤتمراً دولياً في صورته الحديثة التي يتلاءم وحاجات الجماعة الدولية.

المحور الثاني: الوظيفة الدبلوماسية (التغيير في مضامين الأداء):

تهدف الدبلوماسية في مظاهرها المختلفة إلى التوفيق بين المصالح المتعارضة وتجنب التوتر والسعي نحو تحقيق الأهداف المرجوة، وعليه أن وظيفة الدبلوماسية تقوم أساساً على المساهمة الجوهرية في تكوين الأرضية التي يبنى عليها القرارات السياسية للدولة، والتي تترجم كمواقف وممارسات للدولة من المشكلات والأحداث الدولية المختلفة، وبذلك المعنى فإن الممارسة الدبلوماسية تقوم من خلال مرحلتين أساسيتين هما[١٨]:-

الأولى: السعي نحو تجميع عناصر الاتفاق والتوافق والاختلاف في المواقف والمصالح ووجهات النظر، وهي مرحلة تحتاج إلى إدراك كامل باتجاهات العلاقات والمصالح بين الدول المعنية.

الثانية: الوصول إلى الاتفاق وتسوية الخلافات والتنسيق في المواقف، أي الاعتماد على إتقان فن الاتصال، أو ما يطلق عليه (فن الدبلوماسية).

وتختلف وظيفة الدبلوماسية تبعاً لمدى وأهمية العلاقات المتبادلة بين طرفيها، ولا تخرج هذهِ الوظائف عن الأنماط العامة[١٩]:-

١- تمثيل الدولة المعتمدة في الدولة المعتمد عليها.
٢- حماية مصالح الدولة المعتمدة ومصالح رعاياها في الدولة المعتمدة عليها.
٣- التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد عليها.
٤- استطلاع الأحوال والتطورات في الدولة المعتمد لديها بجميع الوسائل المشروعة وتقديم التقارير اللازمة عنها إلى حكومة الدولة المعتمدة.

٥- تعزيز العلاقات الودية بين الدولة المعتمدة، والدولة المعتمد لديها، وإنماء علاقاتها الاقتصادية والثقافية والعلمية.

أن الدبلوماسية في مضمونها لا يتغير، ولكن التغيير يحدث في الأساليب المتعلقة بالمفاوضة[٢٠]، وبذلك فالدبلوماسية لا تعيش في فراغ، بل تعيش في أجواء الدول التي تعاصرها في مراحل تطورها، ذلك أن التغيير في العصور يواكبه تغيير في نظم الإنسان، فالنظم السياسية تعكس فكر الإنسان ونظرته السياسية في علاقاته بغيره في إطارها العام تشمل (المجتمعات – الدول) وبعبارة أكثر دقة في علاقات المؤسسة السياسية مع غيرها من المؤسسات أو الدولة، وهذا التغيير ينعكس على السلوك السياسي الخارجي للدولة، والذي يعرف اصطلاحاً بالسياسة الخارجية، وفي أدواتها وأساليبها، وتحديداً (الدبلوماسية)، فإذا كانت الأفكار والسلوكيات للدول تنعكس على رسم خطة السياسة الخارجية أو إستراتيجيتها، فإن جوهر هذهِ الخطة تنعكس على أساليب تنفيذها، أي تنعكس على عملية إدارة الشؤون الخارجية مع غيرها، والتي تعد الدبلوماسية أبرز أدواتها[٢١].

عموماً لقد تطور العمل الدبلوماسي عبر مراحل عدة، وكالآتي:-

الأولى: مرحلة الدبلوماسية القديمة: **(Old Diplomacy)**

وهي تتعلق بالاتصالات الدبلوماسية في الحضارات القديمة في مصر الفرعونية وحضارة اليونان والرومان والصين وتمتد إلى الحضارة الإسلامية، وتتسم بأنها دبلوماسية مهمة ومؤقتة وذات هدف معين، مثل عقد اتفاق، كما حدث في معاهدة رمسيس الثاني (ملك مصر) وبين حتثيار الثالث (ملك الحيثيين) عام ١٢٧٥ ق.م[٢٢]، كذلك المبعوثين الذي أرسلهم النبي محمد (ص) لنشر الإسلام والاتصالات بين هارون الرشيد وشارلمان. واتسمت بالكياسة والاستمرارية والتدرج ، أذ كان الدبلوماسي على علم بالمصالح المحلية ومعرفة أساليب التفاوض، والسرية المتحررة من ضغط الرأي العام، أو ضغط عامل الوقت.

الثانية : مرحلة الدبلوماسية المكشوفة (العلنية):

(Opining Diplomacy)

شكل مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ تحولاً ايجابياً في تاريخ الدبلوماسية التي بلورت التعامل القائم ، ونظمت قضايا الأسبقية وترتيب درجات المبعوثين التي كانت مصدر النزاعات . وبعد الحرب العالمية الأولى،

وإعلان الرئيس الأمريكي(ودروو ولسون) مبادئه الأربعة عشر، وانتقاد الدبلوماسية، هنا بدأ يظهر تأثير الرأي العام، وأن فرق الباحثون بين الدعوة لعلانية المعاهدات الدولية ومن ثم بتسجيلها في عصبة الأمم وبعدها في هيئة الأمم المتحدة، وبين كيفية الوصول للمعاهدة، وضرورة توافر عنصر السرية تجنباً لضغط الرأي العام، الذي قد يؤدي لجمود مواقف المتناقضين، ومن ثم صعوبة التوصل إلى اتفاق(٢٣).

ويفرق الباحثون لتاريخ الدبلوماسية بين الدبلوماسية القديمة والدبلوماسية العلنية، التي كانت مركزة أساساً في أوربا، لأنها مركز الحضارة والمدينة والمجتمع الدولي، وقيامها على أساس مبدأ توازن القوى الذي استقر في مؤتمر فينا ١٨١٥، والذي استطاع أن يحافظ على السلام لمدة قرن من الزمان، وكان الدبلوماسيين يشكلون طبقة ارستقراطية متميزة، أما الموقف من الدبلوماسية الحديثة، فقد عكس الاختلاف في المجتمع الدولي بزيادة عدد أعضائه واتساعه إلى خارج أوربا وتنوع أحداث الدبلوماسية لتشمل عدة قضايا الاقتصاد – التكنولوجيا...الخ، فإنه لم تعد تقتصر على الأمن، كما كان عليه في الدبلوماسية القديمة.

الثالثة : مرحلة الدبلوماسية النووية: **(Nuclear Diplomacy)**

ترتبط تسميتها نسبة إلى السلاح النووي الذي أدخل على الدبلوماسية، وترتبط تطبيقاته المدمرة التي بدأت منذ عام ١٩٤٥، عندما تجاهلت اليابان الإنذار التي وجهته الولايات المتحدة الأمريكية في توجيه ضربتها النووية جوياً إلى المدن اليابانية (هيروشيما وناكازاكي) في عام ١٩٤٥(٢٤)، ويكفي أن نشير أن الدبلوماسية النووية المعاصرة أصبحت بفعل الأخطار التي تركها السلاح النووي، تهدف أكثر ما تهدف إليه تجنب الحرب، وأصبحت تتخذ في سبيل ذلك وسائل جديدة يجمعها قاسم مشترك أعظم، وهو ما عرف بأسلوب الدبلوماسية التعايشية – التنافسية – الوفاقية.

الرابعة: مرحلة دبلوماسية الحرب الباردة*:

(Cold War Diplomacy)

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، ظهرت بعض التطورات المتقدمة، إذ بدأ العمل على تقنين موضوع العلاقات والحصانات الدبلوماسية، وتمت صياغة اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية في ٤ نيسان ١٩٦١، ثم اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية عام ١٩٦٣(٢٥).

الخامسة: مرحلة الدبلوماسية الحديثة: **(Modern Diplomacy)**

أن أبرز سمات المرحلة هي سرعة التغيير وتنوع الهياكل البنيوية وتعدد المهمات والوظائف، وتشابك مراحل التحول واستمرارية الإنتاج، ومن مزايا هذه المرحلة أنها تترابط كلياً بما يعلن عليها من تطورات في هياكل النظام السياسي الدولي الذي يمتاز بصفته المتغيرة، لذلك يلاحظ أن هذه المرحلة مرت بمستويات في طور التشكيل، بدأ من دبلوماسية الحرب الباردة، مروراً بما حملته المرحلة من تطورات مهمة، وأمثلتها بروز اللاعبين المؤثرين من غير الدول (المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية) والكارتلات الاقتصادية والشركات عابرة القومية أو التجمعات الإقليمية مع تنامي الرغبة الدولية في تحقيق الأمن والرفاه والتنمية المستدامة على النطاق الدولي، وهو ما أسهم في بروز أطروحات من نوع جديد قائم على التعاون غير المقيد سياسياً، وأمثلتها الدبلوماسية الموازية (Para Diplomacy) وطروحات وايزمن في فكرة الدبلوماسية التشاركية (Polylateral Diplomacy) ، وهو ما أعطى حافزاً جديداً لإعادة تطوير وتفعيل دبلوماسية المنظمات الدولية بما يتواكب والدعوات لظهور دبلوماسية احترافية من نوع جديد تسمح لمكونات (غير الدول) من كسر احتكار الوظيفة الدبلوماسية، وطرح مفهوم جديد للدبلوماسية متعددة الدول الأطراف (المساهمين) أو ما يطلق عليها اصطلاحاً (الدبلوماسية التشاركية)[٢٦]، والتي تقوم على خمسة افتراضات، وعلى حد تعبير وايزمن، وكالآتي[٢٧]:-

١- قدرة الدول على المبادرات الدبلوماسية، أصبحت محدودة.
٢- المؤسسات الدبلوماسية للدول الصغيرة والمتوسطة تفضل التعاون والتواصل مع اللاعبين من غير الدول.
٣- النظم الديمقراطية تميل بشكل كبير للعمل والتواصل التشاركي على عكس النظم شبه الديمقراطية وغير الديمقراطية.
٤- وزراء الخارجية والعاملين في السلك الدبلوماسي يبدون حافزيتهم للعمل التشاركي من اللاعبين غير الدول في القضايا السياسية الصغيرة غير الحساسة، وعدم التفضيل بالعمل التشاركي عندما يتعلق الموضوع بالقضايا السياسية الكبيرة والحساسة مثل (قضايا الأمن الوطني).

٥- مؤسسات السياسة الخارجية والدبلوماسية يميلون إلى التعاون مع اللاعبين من غير الدول، عندما يتعلق الأمر بمعرفة التأثير السياسي على المدى الطويل، وعدم ميولهم لدراسة التأثير السياسي على المدى القصير الخاص بالمعارضة أو الحملات المناهضة.

وبذلك المعنى نفهم في تصور (جيفري وايزمن) للدبلوماسية التشاركية بأن الدبلوماسية لم ينظر إليها من منظور العلاقة بين الدول فقط، بل أصبح من الضروري توسع الإدراك بمفهوم العلاقة وأنماط الحوار، مع الأخذ في الاهتمام ازدياد دور الكيانات (اللاعبين الدوليين) المهمة بما فيها المنظمات الدولية والإقليمية – المؤسسات متعددة القوميات – التجمعات الاقتصادية الخاصة – الحكومات المحلية – شبكات التشاور والشخصيات المؤثرة، بمعنى آخر تقديم مستوى جديد لطابع العلاقة بين الدول وبين الكيانات الجديدة الأخرى، وهو ما يطلق عليه (المستوى التشاركي).

ويذهب وايزمن على أن قدرة الدولة على التأقلم والابتكار الدبلوماسي عادةً ما يكون مختلف ومحدود في المستوى والنسبة بين الدول على وفق محددات عدة[٢٨]:-

أ- **الحجم**: فالدولة العظمى والكبيرة عامةً تعمل على استمالة اللاعبين الدوليين من غير الدول دون التفكير بالتعاون معهم مع التظاهر بقبول التشاركية، بينما الدول الصغيرة والمتوسطة تسهم في بناء أنماط وممارسات دبلوماسية حديثة بما فيها اللاعبين الدوليين من غير الدول.

ب- **نظام الحكم**: أن النظم الديمقراطية أكثر تقبلاً بمشاركة اللاعبين من غير الدول في نضوج الحوار الدبلوماسي، على عكس النظم شبه الديمقراطية وغير الديمقراطية.

ت-**القضايا المهمة**: قد يتقبل وزراء الخارجية والعاملين في السلك الدبلوماسي في مشاركة اللاعبين من غير الدول في القضايا السياسية، بينما يرفضون المشاركة في القضايا السياسية ذات الأهمية القصوى، ولاسيما كمفاوضات الاتفاقيات الدولية ونتائجها المتعلقة بالأمن – الحرب – تبادل المعلومات – فرض السلام – مبيعات الأسلحة، بوصفها من الصلاحيات والسلطات الحصرية للدولة.

ث- **الديمومـة والاسـتمرارية**: فالمؤسسـات الدبلوماسـية تتجـه عـادة إلـى التعـاون مـع اللاعبـين مـن غيـر الـدول، لاسـيما فيمـا ظـل مـا يتعلـق بالتأثيرات السياسية على المدى الطويل، لكنها أقل رغبة للعمل معها فيما يتعلق بالمعارضـة السياسية فـي المدى القصير، وهو مـا يمكن تلمسـه تطبيقياً فـي تنـامي الحملـة الدوليـة للسيطرة علـى تجـارة ونقل الأسلحة الخفيفة.

لقـد أكـدت العديـد مـن الأدبيـات الدبلوماسـية والسياسـية التـي تناولـت موضـوع الأمـن القـومي والمصـالح الحيويـة للـدول علـى تنـوع أنمـاط الدبلوماسية وتعدد صورها وأشكالها ومنها:-

أولاً: دبلوماسية القمة (الشخصية): **Summit Diplomacy**

وهـي تلـك المـؤتمرات الدبلوماسـية التـي يعقـدها رؤسـاء الـدول والحكومـات فيمـا بينـه، لأداء أهـم وظيفـة مـن وظـائف الدبلوماسـية، وهـي المفاوضات، وهذا النوع من الدبلوماسية كثيراً مـا يتبـع من وزراء خارجيـة الدول وممثلي المنظمات الدولية (الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية)، وتكون قرارات القمة أكثر إلزاماً لكل الأطراف، إلا أن الدبلوماسية الشخصية ليست بالأمر الجديد في تاريخ الدبلوماسية الدولية، إذ كانت تعرف بدبلوماسية القمة[٢٩].

ثانياً: الدبلوماسية الوقائية: **Preventive Diplomacy**

وظهر هذا النوع من الدبلوماسية فـي منتصـف الخمسينيات من القرن الفائـت بعـد اشـتداد حـدة الحـرب البـاردة بـين الكتلتـين الشـرقية والغربيـة، وازديـاد عـدد الـدول المسـتقلة، وظهـور المنظمـات الدوليـة كأحـد أدوات التفاوض الدولي، وارتبطت تسمية هذا النوع من الدبلوماسية بـالأمين العـام للأمم المتحدة داغ همرشولد (١٩٥٣-١٩٦١)، وتمت ممارستها فـي بعض القضـايا والنشـاطات، كالأزمـة الكوريـة ١٩٥٠ وأزمـة السـويس ١٩٥٦، وأزمتي لبنـان والأردن عـام ١٩٥٨، وتستند الدبلوماسية الوقائيـة علـى عـدد من العناصر الأساسية هي[٣٠]:-

١- وجود جهة مختصة بجمع المعلومات والتقارير وتعطى إلى الأمم المتحدة.
٢- التحرك الدبلوماسي السريع من خلال طاقم دبلوماسي يراعي اختيار الخبرة والكفاءة.

٣- انجاز المهمة بعيداً عن مصالح القوى الكبرى، وحفظ السلام والأمن.

وعليه، فإن الاضطلاع بمهمة الدبلوماسية الوقائية تقع بالدرجة الأولى على عاتق مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الوحيد المختص في معالجة قضايا الأمن والسلم الدوليين.

ثالثاً: دبلوماسية المحالفات : **Alliance Diplomacy**

وهي تعني النشاط الدبلوماسي الذي يكرس لإنشاء تحالفات أو تكتلات عسكرية، وقد ظهر هذا النمط من الدبلوماسية نتيجة لزيادة التحالفات والتكتلات، إذ فرضت الطبيعة الفوضوية وصراع القوة في المجتمع المعاصر أهمية التحالفات العسكرية، ولدبلوماسية المحالفات تأثيرات جانبية سلبية على العلاقات الدولية وذلك للأسباب الآتية[٣١]:

١- أنها تقوم أصلاً لمقتضيات التوازن والاستقرار في علاقات المجتمع الدولي، إلا أنها في الوقت نفسه مصدراً مهماً من مصادر الصراع والحرب، لأنه قد تقود إلى قيام محالفات مضادة، مما تضعف الشعور بالأمن، وتضاعف من حدة الاستقطاب الدولي لما يصاحبه من أخطار وتوترات دولية.

٢- أن هذا النوع من النشاط الدبلوماسي قد يكون من عوامل الاستنزاف الشديد للطاقات والموارد القومية، وقد تنتهي ببعض أطرافها إلى التبعية وحرمانهم من المبادأة في اتخاذ القرارات التي يستطيعون عن طريقها أن يحملوا مصالحهم، وتدخل في إطار هذا الشكل من الدبلوماسية (الدبلوماسية الدفاعية) بين وزراء الدفاع وأعضاء القوات المسلحة، وتهدف إلى تعزيز الثقة والشفافية مثل تخفيض حجم القوات المسلحة وإقامة سيطرة مدنية ديمقراطية على الجيوش.

رابعاً: دبلوماسية الأزمات : **Crises Diplomacy**

يقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة، وإدارة الأزمات الدولية، أصبحت إدارة مهمة في العلاقات الدولية المعاصرة، إذ أن المجتمع الدولي المعاصر معرض دائماً وباستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة لاختلاف المصالح والمواقف والعقائد بين الأطراف ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد لهذه الأزمات، لذا جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول[٣٢].

خامساً: الدبلوماسية المكوكية: **Shuttle Diplomacy**

وتعد أحد أبرز معالم الدبلوماسية وهي الأسلوب الذي يبرر الاتصال المباشر في مدة زمنية قصيرة بين الزعماء أو كبار المسؤولين من دول مختلفة لبحث قضايا أو أزمات طارئة سعياً وراء تحقيق المصالح أو إرساء السلام فيما بينها، وقد اخترع كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي في عهد كارتر هذا النمط الدبلوماسي أو ما يعرف بـ (سياسة الحل ، خطوة - خطوة، الأرض مقابل السلام، التطبيع قبل السلام النهائي، الحدود السياسية المتحدة مع الحدود الآمنة، حق تقرير المصير للشعب دون الأرض)، وهي شعارات تذوب فيها الحقوق وتتلاشى في ظلها الحقائق[٣٣].

وقد فرض تعقد العلاقات الدولية وتنوع مجالاتها البحث عن مسارات دبلوماسية جديدة بعيداً عن الدبلوماسية التقليدية التي لم تعد ملائمة للأوضاع الدولية المتطورة، حتى أطلق عليها دبلوماسية متعددة المسارات، وذلك لكثرة التدخلات شبه الرسمية من المنظمات غير الحكومية الهادفة إلى تسهيل حل النزاعات الدولية، وأمثلتها الدبلوماسية الجماعية (البرلمانية) لتزايد إحساس الحكومات بمسؤولياتها تجاه الرأي العام، بهدف توثيق العلاقات وشرح القضايا وكسب الرأي العام عن طريق برلمانات وشعوب الدول الأخرى[٣٤]، وهناك الدبلوماسية الشمولية التي تعمل على خلق التوترات وتفجير المواقف وتوسيع الشفرات والنفاذ منها إلى ما تريده نظم الحكم الشمولي في العالم[٣٥]، وكذلك الدبلوماسية الشعبية والتي تمارس بشكل مفتوح وعلني من خلال الاجتماعات والمؤتمرات والتبادل الثقافي من خلال الرأي العام[٣٦]، فضلاً عن ظهور أنماط أخرى من الدبلوماسية، وأمثلتها دبلوماسية المعونات وتستخدمها الدول الكبرى حيال دول العالم الثالث، أما بالعطاء أو الحرمان من المنع لعدم معارضة أهداف الدول المانحة وسياساتها[٣٧]، والدبلوماسية الموازية التي تناط مهمة القيام بها بأجهزة ومنظمات غير حكومية، وقد استخدمها لأول مرة الدبلوماسي الأمريكي جوزيف مونتفيل في عام ١٩٨١، من أجل تحديد عمل المتخصصين غير الحكوميين في حل المنازعات، وهذا النوع من الدبلوماسية يتضمن عناصر من الكادر الدبلوماسي وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال والأطباء والرياضيين وجماعات الضغط ومراكز البحث العلمي[٣٨]، ودبلوماسية العصا الغليظة وتقوم على استخدام القوة لغرض محدد بهدف إيصال رسالة للآخرين بأن أمامه عقوبات جديدة قادمة لو

استمر يمارس سلوكه في مواجهة الدولة القومية، وقد ظهر ذلك بعد حادثة طائرة لوكربي، وقامت الطائرات الأمريكية بغارات على مواقع عسكرية ومدنية ليبية، ودبلوماسية العصا والجزرة وتقوم فلسفتها على التلويح بالعصا أولاً ثم الجزرة ثانياً للإغراء بقبول العرض المقدم، بدلاً من التعرض لمخاطر (العصا) أي القوة العسكرية، ودبلوماسية البوارج والأساطيل الحربية التي استخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية ١٩٩١[٣٩]، والدبلوماسية التجارية التي انطوت على أشكال عديدة مثل التكامل الاقتصادي – الاتحاد الاقتصادي – حوار الشمال والجنوب، كما اتخذت أساليب مختلفة في إطار النظام الاقتصادي الدولي الذي تبلورت معالمه في معاهدة بريتون وودز، التي نتج عنها منظمات اقتصادية، وأمثلتها منظمة التجارة العالمية، وكذلك الدبلوماسية الثقافية وهي نمط من أنماط الدبلوماسية الدولية، ومن المنظمات التي تعمل على تنفيذ أهدافها اليونسكو التي تقوم على تقارب الشعوب وحضاراتها الإنسانية في إقامة المهرجانات العالمية والتجمعات الثقافية في مختلف ثقافاتها[٤٠]، ودبلوماسية المناسبات وهي تلك النشاطات الخارجية الرسمية التي تجري باسم أو نيابة عن دولة ما، وليس شرطاً أن تكون مهمتها مرتبطة بالمصالح العامة للدولة، بل ممكن أن تنحصر مهماتها في إطار فني متخصص، وكأمثلة دلالية على ذلك نشير إلى الاتصالات بين أجهزة إدارية لعدة دول، وبعثات الاستقصاء والدراسة والإعلام التي يقوم بها مبعوثون فنيون بدون صفة تمثيلية سواء للدول أو المنظمات الدولية[٤١]، كما شهد محيط العلاقات الدولية، الدبلوماسية الاقتصادية والإعلامية اللتان تتزعمان الدبلوماسية الدولية، لاسيما في ظل سيادة نظام العولمة[٤٢]، والدبلوماسية المثلثة الجديدة، وهو نوع من صيغ التفاوض التي تجري بين أطراف ثلاثة بالطرق التي تحقق فيها الدول والشركات أغراضها وأهدافها، وأمثلتها (دبلوماسية الدول مع الدول) و (دبلوماسية الدول مع الشركات) و (دبلوماسية الشركات مع الشركات)[٤٣]، ناهيك عن الدبلوماسية العامة وهي الجهود التواصلية الحكومية الهادفة للتأثير في الجمهور الأجنبي بغرض التغيير في قناعاته أو مشاعره[٤٤]، ودبلوماسية علم النفس التي تقتضي على تفهم العقد النفسية في شخصية العدو المفاوض قبل الجلوس على طاولة المفاوضات، والدراية الكافية بعوامل الضعف والقوة في أوراق الطرف المفاوض، والتي من خلالها يستطيع المفاوض أن يعبث بهذهِ الأوراق

ومحاولة خلطها من جديد ليتحكم بمسارات التفاوض اندفاعاً وتقدماً، وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الأسلوب ضد العراق عام ١٩٩١، ويوغسلافيا ١٩٩٩، وأفغانستان ٢٠٠١، واستخدمته إسرائيل ضد الدول العربية والفلسطينية على المسارات كافة[٤٥]، وفي الآونة الأخيرة ظهرت ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية هي دبلوماسية القرن الحادي والعشرين، وتقوم على تراجع الفعل الدبلوماسي، ليرتفع ذراع القوة العسكرية كأداة لحسم الكثير من النزاعات أو الأزمات، كما هو حدث أبان الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، والعدوان الأطلسي على ليبيا عام ٢٠١٢، وقد نشأت أساليب جديدة بحسب رؤى تلك القوة المهيمنة على الوضع الدولي ما يأتي[٤٦]:-

١- انتشار أسلحة الدمار الشامل. ٢- انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي. ٣- تجارة المخدرات وتفشي تجارة الجنس وغسل الأموال. ٤- النزاعات العرقية والدينية. ٥- قضايا البيئة والانفجار السكاني والاحتباس الحراري والتلوث. ٦- المحافظة على استمرار اقتصاد السوق. ٧- الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات...الخ.

المحور الثالث: المنظمات الدولية والدور المستقبلي:

لم تعد المنظمات الدولية وليدة أحداث أنية، بل هي قديمة، إذ يرجحها البعض إلى ٣٠٠ عام ق.م، وتحديداً إلى العصبة الدورية أو المجلس الدوري (**Delian Council**)، الذي أنشأ في دولة المدينة الإغريقية لتوحيد الاستجابة والجهود لمواجهة تهديد الإمبراطورية الفارسية آنذاك (٤٧٨ ق.م)[٤٧]، ويرجح آخرون جذورها التاريخية إلى الترتيبات التي اعتمدتها الدول للحفاظ على النظام وتوازن القوى، بدءاً من اتفاقية ويستفاليا ١٦٤٨، مروراً بنظام توازن القوى الأوربية، وتشكيل اللجان المنظمة للأنهار الدولية واللجان الإدارية، ومؤتمري لاهاي (١٨٩٩ و ١٩٠٧) الخاصتين بقوانين الحرب والحياد[٤٨]، وصولاً إلى تشكيل عصبة الأمم المتحدة لعام ١٩١٩ وظهور نظام الأمن الجماعي، وتشكيل هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، وهذا ما يؤكد أن المنظمات الدولية هي صورة حديثة من صور التحولات في العلاقات الدولية، وهي ثمار تطور ووعي الدول وشعورها بالعمل الجماعي في إدارة الشؤون الدولية بعد أن كانت تعيش في ظل مفاهيم يسودها العمل الثنائي الضيق[٤٩].

ولكن يبقى الإجماع على ارتباط تطور ظاهر المنظمات الدولية ارتباطاً وثيقاً بفكرة المؤتمر الدولي، بل هي امتداداً لهذه المؤتمرات بعد إعطاء عنصر الدوام لها من خلال تطورات حدثت في نطاق أمانات المؤتمرات، لاسيما وأن المؤتمرات تعالج المسائل المشتركة للدول، وهي تستجيب للمطالب العملية وتتخذ قراراتها بالإجماع، لذا فهي تبحث عن اتخاذ موقف مشترك أكثر من تمارس سلطة فعلية من خلال الحصول على مواقف تنسيقية بين الدول المشتركة في المؤتمر بدون فرض إرادة خارجية، إلا أن الحصول على إرادة ذاتية وتطوير نظام إدارة مدنية دولية للمنظمة الدولية والتمتع بتفويض حقيقي من الدول الأعضاء، ومصادر تمويل متنوعة، أسهم في تمكينها كهيئة قوية فوق الدول.

عموماً لقد مرت المنظمات الدولية في إطار تطورها بعدة مراحل، ويمكن إيجازها بالآتي:-

المرحلة الأولى (١٨١٥ – ١٩١٤): وهي نقطة الشروع بظهور فكرة التنظيم الدولي وقراراته في مؤتمر فيينا (١٨١٤ – ١٨١٥) التي أعادت تنظيم التوازن على أساس عدم الاعتراف بغير الملكيات الشرعية في بروسيا والنمسا، وأصبحت السويد والنرويج دول اتحادية، والتحقت بلجيكا بهولندا، ووضعت سويسرا في حياد دائم، إلا أن التطور الفعلي للمنظمات لم يحدث حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ شهدت هذه المرحلة ظهور المؤتمرات الدولية، وأمثلتها مؤتمر باريس ١٨٥٦ لضمان استقلال الصرب، ومؤتمر برلين ١٨٧٨، لتعزيز استقلال الصرب ومونتنيغرو ورومانيا وبلغاريا، فضلاً عن ظهور الاتحادات الدولية الخاصة والعامة، وأمثلتها اتحاد التلغراف الدولي، واتحاد البرق الدولي، واتحاد البريد العالمي[٥٠].

المرحلة الثانية (١٩١٤ – ١٩٣٩): وهي مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، والتي شهدت إنشاء عصبة الأمم ومنظمة العمل الدولية في اتفاقية فرساي ١٩١٩ وإنشاء المحكمة الدائمة للعدل الدولي، وتنتهي بقيام الحرب العالمية الثانية[٥١].

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتمتد إلى وقتنا الراهن، وقد شهدت قيام منظمة الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية والإقليمية، لقد مثلت هذهِ المرحلة ثورة في ظاهرة تشكيل المنظمات وتنوعها (دولية – إقليمية – قارية) فإذا كانت في بداية نشأتها تتسم

ببساطتها وخلوها من التعقيد، إلا أنه أصبحت فيما بعد تتسم في كثرة اختصاصاتها وسلطاتها ونشاطها، كما أنه أصبحت أكثر تعقيداً بفعل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على صعيد النظام الدولي الدائم التغيير(٥٢).

وتصنف المنظمات الدولية على وفق عضويتها وسلطاتها واختصاصاتها إلى نوعين، وهما:-

أولاً: المنظمات الدولية الحكومية:

International Governmental Organization- IGOs

شهد القرن العشرين نمواً سريعاً في أعداد وأنواع المنظمات الحكومية الدولية، إذ تزايد أعداد المنظمات من (٣٧) منظمة عام ١٩٠٩ إلى (٢٥١) منظمة في عام ٢٠٠٠، وقد تضاعف هذا العدد إلى وقتنا الحاضر على وفق إحصائيات اتحاد المؤسسات الدولية(٥٣).

أن أهمية المنظمات الدولية الحكومية لا تكمن في نموها الكمي فحسب، بل في اتساع أدوارها التي تؤديها، ولاسيما بعد تداخل الوظائف الحكومية مع نشاطات هذهِ المنظمات، وهو ما يؤشر تعاملها مع القضايا السياسية التي تدخل في نطاق اختصاص الحكومات، وهو ما يعطي دوراً جديداً لها، وهذا ما يبرر استمرار خلق منظمات دولية للتعامل مع القضايا العالمية ذات الاهتمام الحكومي، والتدليل على ذلك في ظل تطور الأقمار الاصطناعية وقدرات الاتصال، ظهرت الحاجة إلى تنسيق الجهود لتأسيس المنظمة الدولية للأقمار الاصطناعية (IMSO)(٥٤).

ويرجع أسباب النمو السريع للمنظمات الدولية الحكومية في جانبيها العددي ونطاق الفاعلية إلى القوى الوظيفية والقوى الوظيفية الجديدة(٥٥)، المؤثرة في الساحة الدولية، وبالتالي سلوك الأفراد / الحكومات وتوجيهها إلى تفويض جزء من سلطاتها أو ممارستها من خلال المنظمات الدولية لتحقيق أهداف معينة قد تعجز عن الوصول إليها أو تحقيقها من خلال أدواتها الرسمية المعروفة، لذا يمكننا تحديد بعض القضايا الرئيسة لتبرير هذا التوسع، ما يلي(٥٦):-

١- التطورات العلمية والتكنولوجية للاتصالات والمواصلات وازدياد الطلب على توسيع نطاق الاتصال الدولي، مع تزايد شعور الدول والحكومات باقترابها بشكل قريب من بعضها (اختزال المسافات)

وهو ما تتطلب دمج اتحاد البرق الدولي الذي تم إنشائه قبل أكثر من قرن مع المنظمة الدولية للأقمار الصناعية (IMSO).

٢- تضاعف الاعتمادية الدولية، ولاسيما في المجال الاقتصادي، الذي أسهم في تنوع المنظمات الدولية الحكومية المصممة للتعامل مع هذهِ الظاهرة، وأمثلتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الذي يعكس حجم التعاون الدولي المتبادل.

٣- اتساع نطاقَ المشكلات العابرة للحدود، والتي تؤشر في العديد من الدول، وتحتاج لحلول تفوق موارد أي دولة منفردة، وأمثلتها ظاهرة الانتشار النووي وصعوبة السيطرة عليها حتى مع قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA).

٤- فشل نظم حكم الدول المركزية في توفير الحفاظ على الأمن، ويعد من أكثر الأسباب حساسية في اتساع المنظمات الدولية الحكومية، لذا كانت منظمة الأمم المتحدة الخيار الوحيد لتنظيم الجهود والحفاظ على السلام، فضلاً عن أن استمرار تعدد وتنوع المشكلات الدولية في مجال الصحة والغذاء وحقوق الإنسان...الخ، دفع إلى خلق منظمات دولية حكومية.

٥- جهود الدول الصغيرة لتعزيز قوتها، ذلك أن تركز القوة العسكرية والاقتصادية بيد بعض الدول، دفع بالدول الأقل قوة إلى الدخول بائتلافات كمحاولة منها ليكون لها دور مؤثر في الأحداث، وعادةً ما يكون المحفز طوعياً في دفع هذه الدول لتشكيل منظمات حكومية ذات صفة دولية، ومثال ذلك حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ (٧٧) التي تضم (١٣٥) عضواً مع الدول الأقل تطوراً (LDCs) Less Developed Countries .

٦- نجاح عمل المنظمات الدولية كان أحد الأسباب في إدراك الشعوب والدول على السواء، وإمكانية العمل المشترك على المستوى العالمي، وأهمية المواجهة والتغلب على المشكلات الكونية من خلال إنشاء المنظمات بشقيها الحكومي وغير الحكومي.

ثانياً: المنظمات غير الحكومية :

Non-Governmental Organization - NGOs

وهي كل تجمع أو رابطة أو حركة غير حكومية أو منظمات تتشكل بشكل دائمي من أفراد ينتمون إلى دول مختلفة في سبيل أهداف لا تتوخى

الربح، وإنما التعاون في جميع المجالات والدفاع عن القيم والمبادئ، التي يقوم عليها المجتمع الدولي، وعادةً ما يتم تمويلها من اشتراكات أعضائها، أو من المعونات المقدمة من هيئات ومؤسسات يعينها نشاطاتها غير الحكومية، كمنظمات الغرف الدولية للتجارة، والصليب الأحمر الدولي[٥٧]، وقد اعتمدت هذهِ المنظمات أشخاصاً دوليين بسبب أدوارها وممارساتها الفكرية والمادية في الساحة الدولية وضخامة أعدادها، إذ بلغت (٢٥٠٠) منظمة في عام ١٩٤٥، وفي أواخر القرن العشرين من القرن الفائت بنحو (٤٠٠٠) منظمة، واليوم هناك ما يزيد عن (٤٧.٠٠٠) منظمة غير حكومية مسجلة في قوائم اتحاد الروابط الدولية، وتقدم بنحو (٢١٤٣) منظمة خدمات استشارية إلى وكالات منظمة الأمم المتحدة التخصصية[٥٨].

أن هذهِ المنظمات تضم قوى شعبية مختلفة منها القوى الدينية كرابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة، والكنيسة الكاثوليكية في روما، والكنائس الأخرى كالقبطية في مصر والارثوكسية والبروتستانتية، والمنظمات اليهودية، والديانة الكونفوشسية، ومنها حركة بوغواش (Pugwash) التي تختص بقضايا السلام ومنع الحروب، وتنوير الرأي العام العالمي بمخاطرها، ويعد الرئيس الهندي الأسبق (نهرو) والمفكر البريطاني (راسل) أبرز دعاتها، كما هناك تنظيمات شعبية تهتم بالتنمية الاقتصادية، ولكنها لا تطمح بالكسب المادي كغرفة التجارة الدولية، ومنظمات إنسانية كمنظمة العفو الدولية التي تهتم بحقوق الإنسان وضمان محاكمات عادلة وعاجلة للسجناء والسياسيين، وطلب الإفراج الفوري عن سجناء الرأي واللجنة الدولية للحقوق، ومنظمة أطباء بلا حدود ومنظمة مراسلين بلا حدود، وبرلمان الثقافات، شركاء في الإنسانية[٥٩].

لقد عكسَ نمو المنظمات غير الحكومية الدولية ظاهرة الكونية في أطرها المتعددة من خلال[٦٠]:-

١- تنامي الإدراك بأن العديد من القضايا أصبحت جزئياً أو كلياً قضايا عابرة للحدود بدل من أن تبقى حبيسة الدولة الواحدة وحدودها.
٢- التطور في وسائل النقل والاتصالات، وهو ما أسهم في انتعاش المنظمات غير الحكومية.
٣- نمو المنظمات غير الحكومية يعكس خيبة الأمل بوجود المنظمات السياسية المعتمدة والمهيمن عليها من الدولة في عصر الكونية، لاسيما بعد معارضة المنظمات الحكومية مشاركة المنظمات غير

الحكومية في صناعة القرار الدولي والحكومي لفشل مؤسساتها السياسية في أحداث الإصلاح المطلوب وتحسين كفاءتها في إطار حكوماتها.

ومهما يكن من أمر، فإذا كان من الصعب قياس تأثير المنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرار، إلا أن هناك من الشواهد التي تدل على أن هذهِ المنظمات تحظى بالاعتراف على أنها لاعب يتمتع بالشرعية، وتؤدي دوراً متزايداً في عملية صنع السياسة، ويعد التمويل أحد المقاييس المعززة لدورها، فحجم وقيمة الدعم الخاص والحكومي المتدفق من خلال المنظمات غير الحكومية للدول النامية قد ازداد من (١) بليون دولار أمريكي في عام ١٩٧٠ إلى أكثر من (٧) بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠١ ، وكجزء من هذهِ الزيادة، ضاعفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تبرعاتها للمنظمات الأهلية من (٥٦) مليون دولار عام ١٩٩١ ليزيد إلى (٢٣٠) مليون دولار عام ١٩٩٩، وبنحو (٥٠٠) مليون دولار نهاية عام٢٠١٣[٦١].

كما ساعدت المنظمات غير الحكومية في نقل جزء من مشكلاتها من مركز المسرح الدولي، فقبل (٦٠) عاماً تلقت قضايا البيئة اهتماماً دولياً ضئيلاً، مقارنة بما شهدته سنوات التسعينيات من القرن الفائت من اهتماماً متزايداً، وتجلى ذلك في مؤتمرات دولية مثل مؤتمر ريو دي جانيرو في البرازيل عام ١٩٩٢، ومؤتمر جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا عام ٢٠٠٢، والتي أصبحت فيما بعد في أولويات مباحثات رؤساء الدول والحكومات والمصدر للعديد من الاتفاقيات الدولية على وجه التحديد.

المحور الرابع: الطبيعة التكاملية للوظيفة الدبلوماسية:

من نافلة القول ، أن دبلوماسية المنظمات الدولية هو ذلك النشاط الرسمي الذي يمارسه الممثلون الرسميون للدولة، والذي يهدف إلى تمثيلها في المنظمات الدولية بطابعيها الإقليمي والعالمي بقصد تحقيق فعل معين أو ثنيها عن الامتناع عن هدف معين، ويبدو ظهور هذا النمط من الدبلوماسية من ناحيتين، وهما[٦٢]:-

١- أن المنظمات الدولية أصبحت مكاناً مهماً لعرض ودراسة ومناقشة المشكلات المختلفة للعلاقات الدولية، لذلك أصبحت الدبلوماسية مكاناً رحباً لكي تمارس نشاطها، ويضاعف من أهميتها، أن

المناقشات تدور بين العديد من الدول الأعضاء في المنظمة بوصفها دبلوماسية جماعية.

٢- الوظيفة الدبلوماسية في المنظمات الدولية هي تطور قواعد القانون الدولي الخاصة بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية، والاعتراف لهذهِ المنظمات بالحق الايجابي والسلبي لمباشرة التمثيل الدبلوماسي، وعليه كي تصبح مطبقة على مبعوثي المنظمات الدولية لدى الدول الأعضاء وغير الأعضاء فيها وحصانة مقر المنظمة الدولية وحصانة الوفود الدائمة للدول لدى المنظمة.

ومن المتفق عليه أن الهدف من إيجاد المنظمات الدولية هو تحقيق الغايات الآتية[٦٣]:-

- تنظيم العلاقات الدولية اعتماداً على وسائل تؤمن حل النزاعات سلمياً.
- التخفيف أو الحد من وقوع النزاعات والحروب الدولية والإقليمية والمحلية.
- تنمية التعاون والروابط على مختلف أنواعها بين الدول للمساعدة على إيجاد بيئة سلام دائم فيما بينها.
- وضع ترتيبات دفاعية مشتركة لتحقيق وضمان أمن مجموعة من الدول بمواجهة عدو حقيقي أو محتمل.

وتمتاز دبلوماسية المنظمات بعلاقاتها الواسعة مع أشخاص دوليين آخرين مثل علاقاتها ببعضها البعض أو علاقاتها مع دول أعضاء وغير أعضاء فيها، وكذلك مع حركات تحرير وطنية (عضوية مراقب) وأخيراً مع منظمات دولية خاصة (وضع استشاري) وتتم ممارسة المنظمة الدولية لعلاقاتها الخارجية بوساطة مجموعة من موظفيها يسمون بالموظفين الدوليين، ويتمتعون بوضعية خاصة بهم، منصوص عليها في دستور المنظمة، أو بروتوكول ملحق بالاتفاقية الإنشائية أو من خلال اتفاقية المقر، وهذهِ الأخيرة الهدف منها تنظيم العلاقات ما بين المنظمة والدولة المقيمة على أرضها، ونشير هنا إلى اتفاقية فيينا لعام (١٩٧٥) الخاصة بالعلاقات ما بين الدول والمنظمات الدولية ذات الصفة العالمية (الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة التابعة لها) والقصد منها الممارسة الدبلوماسية من ناحية التطبيق على البعثات الدائمة للدول المعتمدة لدى

المنظمات الدولية أو حتى على الوفود المشاركة في اجتماعات أو مؤتمرات المنظمة الدولية[٦٤].

وعلى هذا الأساس فبالرغم من اتفاق معظم الكتاب على أن المنظمات الدولية هي لاعب في العلاقات الدولية، إلا أن هناك وجهة نظر في دورها:-

أ- المنظمات الدولية بوصفها لاعباً رئيساً في العلاقات الدولية:

يتفق عدد من المعنيين في العلاقات الدولية على أن المنظمات الدولية تعد لاعباً رئيساً أسوة بالدول، وذلك لتمتعها بالشخصية القانونية، فتصبح للمنظمة سلطة تفوق سلطة الدول الأعضاء، وتتحول عندئذ سلطة الدول الأعضاء إلى سلطة محدودة.

وترى وجهة النظر هذهِ أن مجرد قيام المنظمة يجعلها تتمتع بحياة خاصة وبنوع من الحرية إزاء الدول الأعضاء، وهو ما يجعل شخصية المنظمة في مضمونها تختلف عن شخصية الدول المكونة لها[٦٥]، وعليه تتمتع المنظمات الدولية بحق التمثيل وعقد المعاهدات، وأن كانت تمارس في ظروف تختلف أحياناً عن ظروف الدول، كما أن سلطات اتخاذ القرارات – رغم المأخذ - وإصدار التوصيات وعدم إلزاميتها للدول من الناحية المبدئية، إلا أنها ليست مجردة من أي مفعول قانوني، فالتوصية تقدم سنداً قانونياً للدولة التي تقبله وتعمل بموجبه، كما أن مساهمتها في تطوير قواعد القانون الدولي، ولاسيما في مجال العلاقات الاقتصادية قد زاد من بلورة دورها الأساسي على مستوى العلاقات الدولية، وبذلك ادخل سلسلة من العلاقات بدل العلاقات التقليدية، ليصبح المجتمع الدولي مؤطراً مؤسساتياً، وعليه لم تعد حالة الفطرة أو الفوضى هي التي تحكم العلاقات بين الدول، وهو ما تبلور فعلاً من التقارب الأمريكي – الروسي من أجل الحفاظ على السلام الدولي، وما تحقق من سياسة تعاون وثيقة في أثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، وما تلاها من تعزيز لدور المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) وإلزامية قراراتها المبادرة من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاقها[٦٦]، وما رافقها من تطور مهمات حفظ السلام، والذي عُد من وجهة نظر العالم دليلاً على قدرة المنظمة الدولية على الاستجابة لهذهِ المتغيرات، وأدائها الدور الرئيس على مستوى العلاقات الدولية.

ب- المنظمات الدولية بوصفها لاعباً ثانوياً في العلاقات الدولية:

لا يبدو للكثيرين بأن المنظمات الدولية قادرة على أداء دور رئيس في العلاقات الدولية، أو أنها قادرة على اتخاذ القرارات، وأن ما تصدره من قرارات لا تعدو مجرد توصيات لا تتمتع بأي تأثير ملزم، إذ أنها غير مصحوبة بأي عقوبة في حالة عدم التزام الدول الأعضاء في تنفيذها. وفي هذا السياق يرى البعض بأنه من أجل أن تؤدي المنظمات الدولية دوراً فاعلاً في العلاقات الدولية، فأنه يتعين عليها أن تؤدي دوراً محدداً ومستقلاً عن إرادة الدول المكونة لها، إذ يرى أنصار هذا الرأي بأن ما تتمتع به بعض المنظمات أو بعض أجهزتها بسلطة اتخاذ القرارات على نحو مستقل، فإن ذلك يعد وضعاً استثنائياً، وأن الأمر لا يتعلق بصدور قرارات، بل هو أقرب إلى شبه القرار، لأن تبني مثل هذا القرار يتطلب موافقة سابقة من جانب كل الأطراف المعنية أو أن تنفيذه يتوقف على الموافقة اللاحقة لهذهِ الأطراف[٦٧].

وطالما أنشئت المنظمات الدولية باتفاق الدول، فإن إقرار التنازل عن السيادة يعود إلى إرادة الدول المؤسسة لها، وهذا التنازل لا يكون عادةً إلا بحدود، وهو ما يشكل الأجهزة التي تتألف منها المنظمة.

وفي الواقع يرى البعض بأنَ فصلاً جديداً من تاريخ الأمم المتحدة بدأ بعد انتهاء الحرب الباردة، وأصبحت المنظمة الدولية بما لها من الجاذبية تستخدم على نحو متزايد وبصورة أكثر إلحاحاً في بذل الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للمشكلات المستعصية للحل[٦٨]، وهو التاريخ نفسه الذي يحدده البعض لبزوغ فجر المنظمات الدولية وتعددها وتعاظم دورها وأهميتها وتحولها إلى ظاهرة على مستوى العلاقات الدولية ، أذ عكست تطوراً فكرياً ليس على مستوى السلم والأمن الدوليين فحسب، بل أخذت تهتم بشكل متزايد في ميدان حقوق الإنسان وقضايا الإغاثة...الخ، وهو ما يعد توجهاً جديداً يسير في اتجاه الاستجابة لما تفرضه متطلبات التحول نحو الكونية والتعددية من تغيير.

وعليه لا يمكن للمجتمع الدولي ولا الأمم المتحدة التخلي عن الدبلوماسية بأوجهها المتعددة، ذلك أن نجاح الدبلوماسية يتوقف على عوامل محددة، وأهمها[٦٩]:-

- سرعة المنظمة في مبادراتها للتدخل في النزاعات القائمة قبل استفحالها، مما يؤدي بالأطراف إلى طلب المساعدة من دول أخرى.

- أن فاعليتها تتوقف على وجود ظروف مناسبة لهذا التدخل، وتقف في مقدمتها رغبة أطراف النزاع في التدخل، ورغبة الدول الكبرى عن قيام المنظمة بدورها.
- قدرة المنظمة المستمرة على مسايرة الأحداث وتوقع النزاعات الساخنة قبل قيامها على الساحة الدولية.
- وجود قيادات فعّالة على قمة الهرم الإداري للمنظمة، وتحديد الأمين العام.
- إقرار المجتمع الدولي بأن السلام لا ينبغي أن يكون مجرد هدف تسعى إليه الأمم، بل لابد من إيجاد مؤسسات وممارسات معترف بها ومتعارف عليها، ولأجل ذلك ولتعدد القضايا وتشعبها وتنوعها على المستوى العالمي، تجد المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) نفسها أمام ضرورة تحقيق التنسيق مع كل المنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومية) من أجل الوصول إلى أهداف عالمية متناسقة تضمن قيام عالم متكامل يسودهِ السلام.

أن دبلوماسية المنظمات الدولية عموماً ذات طابع خاص، أي بعبارة أدق دبلوماسية مستقلة، تعكس شخصيتها المستقلة، بمعنى أنها دبلوماسية فوق القومية، إذ لا تنطلق دبلوماسيتها، كما هو الشأن مع الدول عن دبلوماسية تحددها مصالح الدولة القومية، كما أن أفاقها هي آفاق فوق القومية، أي أن حدودها تختلف عن حدود دبلوماسية الدولة القومية، فهي أوسع منها، فضلاً عن أن أفاقها الفوق القومية تجعلها تسعى إلى إقامة سلام إقليمي عالمي متكامل، وهو ما لا يتوفر في الدولة[٧٠].

وعلى الرغم من انطلاق دبلوماسية المنظمات الدولية من إطار (عالمي)، إلا أن طبيعتها الأساسية تتمثل في التعاون ما بين الدول بهدف التكامل.

ويرى بعض منظري النظرية الوظيفية (**Functionalism Theory)** ، بأن المنظمات الدولية هي عامل للأداء السياسي، وينطلقون من الفكرة القائلة بأن الدولة القومية القديمة لا يمكن أن تحل لوحدها المشكلات المعاصرة، وبالنتيجة فإن المنظمات الدولية تعمل على التحويل التدريجي للاختصاصات في بعض المجالات إلى إدارات دولية وظيفية، وعندئذ تفقد الدول سيادتها، ولكن أهم إنجاز هو ما تحققه المنظمات الدولية

في ميدان التعاون **(Co-operation)** الذي يكون من الكثافة بحيث لا تعد الحرب بين أعضائها أمراً ممكناً(٧١).

لقد أصبحَ من المدرك أن العلاقات الدولية لا تتحدد ضمن إطار العلاقات بين الدول **(Inter-state Relations)** ، لوجود تيارات وتدفقات وهيئات عابرة للحدود**(Transnational actors)** تتمكن التخلص من رقابة الحكومات، فضلاً عن وجود جماعات سياسية وأيديولوجية ومنظمات خاصة تضم علاقات ما وراء الحدود، وتسمى القوى العابرة للقومية(٧٢).

وما كان ظهور هذه التنظيمات داخل أو بين الأقاليم الدولية كوسائل إضافية تدعم من المبادرات الفردية لتعزيز المصالح والأهداف المشتركة بين هذهِ الدول وتفعل سبل الاتصال المباشر، إلا ردة فعل جزئي على فشل الأمم المتحدة في العمل بفعالية مستمرة على المسرح الدولي، وهو ما دفع إلى تعزيز الاتجاه نحو إنشاء منظمات إقليمية **(Regional Organizations)**، بوصفها تسهم بشكل أفضل في تحقيق السلام العالمي، وتساعد بمرور الزمن على تطوير المصالح والأهداف للدول المتقاربة جغرافياً، بشكل يؤدي إلى إيجاد مناخ سلمي ملائم في المنطقة، وأمثلتها تجربة السوق الأوربية المشتركة أنموذجاً، بغية تحقيق الاندماج أو التكامل الاقتصادي(٧٣).

لقد أخذ مفهوم التكامل الدولي أبعاداً وأشكالاً متعددة، وعليه فقد أنشئت هيئات ومنظمات تنظيمية، وهو ما أدى إلى حدوث تطور في مفهومه، واعتراف بدور أكبر ومنافس للاعبين جدد لبعض أطراف العلاقات الدولية في تحديد شكل التوازن الدولي، كالمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، لما تتمتع به من نفوذ مالي ونشاطات واسعة النطاق وعابرة للحدود(٧٤).

كما أن التطور الهائل في الفعل الاتصالي الدولي(٧٥)، قد أدى إلى تغيير مضمون العلاقات الدولية جذرياً، ليتسع في قضايا أخرى وأمثلتها السياسات المالية والنقدية، والبيئة والتلوث، والديمقراطية ومكافحة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وهو ما أسهم في تطور مفهوم وحجم التكامل الدولي.

أن تزايد حجم (التكامل الدولي) ومؤيدي (الوظيفة التكاملية الدولية) يدفع باتجاه إعطاء حد أقصى من الصلاحيات التقنية للمنظمات العالمية،

وهو ما سيؤدي تدريجياً إلى إفراغ السياسة الوطنية من محتواها، وأن مضاعفة وزيادة روابط التعاون بين الأمم في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، أي بتقليل قيمة سيادة الحكومة، وبالنتيجة سيدفع الإنسانية لوعي وحدتها، وعند ذلك سيكون الانتقال من عالم الدولة إلى دولة العالم(٧٦).

أن الانتقال من عالم الدولة إلى دولة العالم يتطلب التعاون والتكامل بين ميادين السياسة الدنيا (الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والثقافية) وكذلك ميادين السياسة العليا كالشؤون السياسية، وقضايا الأمن القومي – وقضايا الأيديولوجية والرمزية، وأساس هذا التعاون يتم من خلال إعطاء الخبراء والفنيين سلطة كافية في صناعة القرار وتنفيذ السياسات في المجالات المذكورة، وهذهِ السياسات لابد أن يكون لها مردود نفعي على قطاعات واسعة في مجتمعات الدول المعنية، مما يؤدي إلى خلق أطر وظيفية جديدة قائمة على تفاعلات أساسها الاعتمادية المتبادلة بين السياسيين (الحكومة – السلطة) والخبراء الفنيين (المجتمع – منظمات – مؤسسات – نقابات – مجموعات) بحيث يصبح ثمن تعطيل الأطر الوظيفية الجديدة من السلطة السياسية في الدول من خلال (النزاعات – الحروب – التوتر) مكلفاً جداً للسلطة والدولة، فضلاً عن شدة المعارضة المجتمعية (منظمات – مؤسسات – نقابات – مجموعات) لأي محاولة من السلطة الوطنية لإيقاف ذلك المسار، مما يؤدي إلى انتفاء أو نقل إمكانية حصول حروب أو نزاعات، وتتغلب الاتجاهات التجريبية عند الدول في التعاطي مع المشكلات التي تواجهها ويصبح التركيز قائماً على توفير الرخاء والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق التكامل السياسي(٧٧).

أن السعي والرغبة نحو تحقيق التكامل (الوظيفي / السياسي) دفع الدولة إلى أن تتخلى عن سلطاتها في مجالات تُعد من غير الممكن إن تتعاطى معها بنجاح وفاعلية بمفردها من خلال إنشاء أو دعم مؤسسات أو منظمات تمنح صلاحيات في هذهِ المجالات وسلطات (ما فوق الدولة) وأن كانت محدودة ومحددة ، وهذهِ المعايير الجديدة للعمل المنتج والفعال وعلاقات التفاعل والتعاون قد أسهمت في نضوج دور لاعبين جدد ومنافسين معتمدين لهم تأثيرهم في شكل التوازن الدولي وأطر العلاقات الدولية بما فيها أدواتها.

وعليه فقد تعاظم تأثير المنظمات غير الحكومية في عملية صنع السياسة على مستويي الداخل والخارج مستفيدةً من قدرتها على تنظيم جماعات المصالح بصورة منفردة أو مجتمعةً من أجل تحقيق أهدافها، وما تنظيم صعود السياسات البيئية، إلا دليلاً على ذلك ؛ كما أن قدرتها على تعزيز أهدافها من خلال اعتماد تقنيات تسعى من خلالها إلى رفع الوعي العام (المجتمعي) وتعزيز مسبباتها من خلال توفير المعلومات والدراسات لصانعي السياسة في الحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية والمنظمات الدولية التي تكون عضواً فيها، ولعل المشاركة المتزايدة في المؤتمرات الدولية التي تنظمها الأمم المتحدة هو دليل واضح على الاعتمادية الدولية على جهود المنظمات غير الحكومية في تشخيص المشكلات العالمية وسبل التصدي لها في إطار عملية صنع السياسة الدولية(٧٨).

وفي كل الأحوال يبقى الإجماع قائماً على صعوبة قياس حجم تأثير المنظمات غير الحكومية وباقي اللاعبين في صنع السياسة مع وجود بعض الأدلة التي تؤكد على نيل الاعتراف والإقرار بشرعيتها كلاعب متعاظم الدور في صنع السياسة، وتقف في مقدمتها القدرة على التمويل، فضلاً عن أنشطتها، ولاسيما المساعدات الخارجية ذات الطابع الاقتصادي، ناهيك عن قدرتها على تعزيز مكانتها من خلال تقديم خدماتها الاستشارية باستخدام مجاميع شبكات المنظمات الحكومية وغير الحكومية **(Transnational Advocacy Networks- TANs)** التي تشارك في الاهتمام بمجالات معينة من المجتمع الكوني (العالمي) كما أن القدرات والإمكانات التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية وتنامي الوعي والثقة الدولية في قدرتها على التأثير أو في إعادة تشكيل النواتج الدولية (السياسات)، وهو ما دفع بعض المفكرين **(Mathews)** إلى تبرير ذلك بالقول: أن الحكومات الوطنية (المحلية) لم تفقد هيمنتها في الاقتصاد العالمي فحسب، بل أخذت بمشاركة سلطاتها **(Sharing Power)** مع المنظمات الدولية ، الشركات ، ومجموعة الأفراد في المجالات السياسية والاجتماعية والأمنية في إطار السيادة(٧٩).

لقد استطاعت المنظمات غير الحكومية (الوطنية **NGOs** أو الدولية **INGOs)** من خلال تنظيمها للحملات وتوظيفها لجماعات الضغط من وضع بصماتها والتأثير في صنع سياسة التنمية الدولية **(International Development Policy)**، وعكست حجم

التأثير والتغير الحاصل على نظرية الدبلوماسية وممارستها؛ فمنظمات كاللجنة الدولية للصليب الأحمر **(ICRC)** و العفو الدولية و أطباء بلا حدود والسلام الأخضر والمنظمات الدينية قادرة اليوم على ضمان دعم الرأي العام الدولي لمساندة أنشطتها، كما أن كوادرها قادرة على إنجاز المهمات الدولية نفسها التي يقوم بها العامل في السلك الدبلوماسي(٨٠).

وقد برزت بعض الأفكار التي تنادي بأن تتوائم المفاهيم والممارسات الدبلوماسية التقليدية الموجهة من الدولة على المستوى الثنائي والمتعدد مع التطورات والوعي الذي أثر بشكل كبير في علاقات وتفاعلات الطبقة الدبلوماسية، حتى أصبح دبلوماسي المستقبل بحاجة إلى العمل على جميع المستويات الثنائية والمتعددة وبشكل متزايد على المستوى التشاركي لتنظيم العلاقة بين الدول وباقي الكيانات من غير الدول، وهو ما يؤشر الدخول في مرحلة جديدة، إذ تتقلص هيمنة واحتكار الدولة على ممارسة السياسة الخارجية، وبشكل تدريجي إلى الحد الذي لا يعتمد على الدولة وحدها لتمثيل مصالحهم عبر الحدود(٨١).

واليوم الكثير من الكيانات أخذت على عاتقها ممارسة سياستها الخارجية من خلال وكلاء (كوادر) يجمعون بين مهارات الدبلوماسية التقليدية ومزايا الدبلوماسية الحديثة القائمة على أساس الاحتراف، ولكن لا يشترط بهم أن يكونوا منخرطين في السلك الحكومي، فقد يكونوا من كوادر المنظمات الدولية أو الشركات أو الاتحادات الرياضية أو من الكيانات الأخرى الناشطة على المسرح الدولي.

وفي ضوء هذا الانتشار والتعدد في اللاعبين المعنيين بالعلاقات الدولية والمهام الدبلوماسية، فإن المفهوم الجديد للدبلوماسية والسياسة الخارجية المعاصرة أصبح يتناول آليات التمثيل والاتصال والمفاوضة للدول واللاعبين الدوليين الآخرين لتحقيق أهدافهم ومصالحهم المعتمدة(٨٢).

أن كونية العلاقات الدولية وعالمية السياسة الوطنية **(Internationalism)** وتنامي الوعي بأن المشكلات الدولية تحتاج إلى حلول كونية، أشرت وظائف جديدة للدبلوماسية*، إذ أصبح الدبلوماسيين بمثابة مدراء للكونية **(Managers of Globalization)** ، ومطالبين بمهمة إدارة (القرية الكونية) ، أي العالم الذي نعيش فيه.

وعلى دبلوماسيي المستقبل أن يكونوا على معرفة دولية ودراية واسعتين ومهارات تفوق نظرائهم في القرون الماضية، والإلمام في مجال

السياسة وإدارة الموارد البشرية والمادية، والحاجة إلى رؤية واضحة لطبيعة التفاعل بين السياسة والثقافة والأمن القومي والقضايا الاقتصادية والتكنولوجية[٨٣]، كما أصبح عليهم تعلم أنماط التعاون الجديدة مع نظرائهم في الوزارات الأخرى، فضلاً عن مشاركتهم لاختصاصهم مع باقي الموظفين الحكوميين وبالشكل الذي يجعل الجميع يعملون لتحقيق هدف واحد.

كما أن للتغييرات الهيكلية (البنيوية) التي طرأت على العلاقات الدولية اليوم فرضت تغيرات مهمة على المفهوم التقليدي المرتبط بـ (فن الدبلوماسية) وهي[٨٤]:-

١- الدبلوماسية الحديثة تعتمد التكافؤ الجنسي **(Gendering)** وتعزيز المسؤولية المهنية.
٢- في عصر الانتقال الحر للمواطنين، تصبح الدبلوماسية (صناعة الخدمة /**Service Industry**) تساعد المواطنين الذين بحاجة للعون والنصيحة.
٣- التواصل والعمل بروح الفريق **(Teamwork)** أصبح بديلاً للرتابة، كما أن تفويض السلطة وتبسيط الإجراءات الإدارية وعملية صنع القرار أصبح عنصراً أساسياً.
٤- أن كمية المعلومات المستحصلة وسرعة الوصول إليها، لم تعد هي المهم، بل نوعية المعلومات **(Information Quality)** التي لها الأولوية (الأسبقية).
٥- الانفتاح (العلانية) بدلاً من السرية، بمعنى الرغبة الحقيقية في التواصل مع الجمهور، والتعريف بالدور والنتائج المتحققة.

وأخيراً لابد من وجوب تمتع الدبلوماسي الحديث بالقدرة على تقييم الأحداث والتطورات السياسية على الساحة الدولية، والمفاضلة للفعل أو رد الفعل الممكن في جوانب السياسة المختلفة.

الخاتمة:

لاشك أن الدبلوماسية في إطارها الواسع قد تزايدت في الأهمية والمفهوم والممارسة ومجالات الاهتمام والتنوع نتيجة تعدد الأطر والأطراف الممارسة للنشاط الدبلوماسي، وبذلك تم تجاوز الحدود التقليدية، إذ أصبح متاحاً للجماعات والمجموعات والمنظمات غير الحكومية وحتى الأفراد ممارسة العمل الدبلوماسي بفضل ثورة الاتصالات والمواصلات والإعلام، التي حولت العالم إلى قرية صغيرة، وتلاشت إلى حد كبير الفواصل بين ما هو قومي الاختصاص لا يجوز الاقتراب منه أو التدخل فيه، وما هو عالمي الاهتمام، وأضحت غالبية الحكومات مع ظهور العولمة حريصة على ملائمة دبلوماسيتها مع تطلعات المجتمع والرأي العام ليس فقط في دولها فحسب، بل في اتساع حدود العالم كله.

الهوامش:

(١) غازي حسن صباريني، الدبلوماسية المعاصرة (دراسة قانونية)، عمان: دار الثقافة، ٢٠٠٩، ص٢٣.

(٢) مجد الهاشمي، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص١٠١.

(٣) غازي حسن صباريني، المصدر السابق، ص١١.

(٤) علي يوسف الشكري، الدبلوماسية في عالم متغير، القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص٨.

(٥) احمد عبد الجبار، الدبلوماسية الدولية، مجلة الدبلوماسي، العدد (٣)، الرياض: معهد الخدمة الخارجية، ١٩٨٣، ص٩.

(٦) سموحي فوق العادة، الدبلوماسية الحديثة، دمشق: دار اليقظة للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٣، ص٣.

(٧) شفيق السامرائي، الدبلوماسية، الطبعة الثانية، لندن: دار الحكمة، ٢٠١١، ص١٢.

(٨) Martens, Le guid diplomatigue, Leipzig, ١٨٦٦, ٥٢.

(٩) سعيد محمد أبو عباه، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، فلسطين: دار الشيماء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص١٣.

(١٠) Ernst Satow; a guid to diplomatic practice, London, ١٩٥٨, P.١.

(١١) مجد الهاشمي، المصدر السابق، ص١٠٢.

(١٢) عادل محمد القيار، الدبلوماسية (المفهوم)، الطبعة الثانية، بيروت: مطبعة كركي، ٢٠١٠، ص١٠-١١، وقارن: علي حسين الشامي، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، الطبعة الثالثة، عمان: دار الثقافة، ٢٠٠٧، ص٧-١٥، وللمزيد من التفصيل ينظر: الأخضر الإبراهيمي وآخرون، الدبلوماسية العربية في عالم متغير، بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، ٢٠٠٤، وقارن: حسان أديب البستاني، الدبلوماسية الأمريكية والدبلوماسية الممانعة – ضوء على الأزمة العراقية وعلى ملفي إيران وكوريا الشمالية، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، د.ت.

(١٣) خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ١٩٩١، ص١٧.

(١٤) المصدر نفسه، ص٥٤.

(١٥) محمد عزيز شكري وماجد الحموي، الوسيط في المنظمات الدولية – النظرية العامة – التنظيم العالمي – التنظيم الإقليمي – التنظيم العقائدي، الطبعة السادسة، جامعة دمشق: كلية الحقوق، ٢٠٠٧–٢٠٠٨، ص٧٢–٧٥، وقارن: رياض سالم أبو العطا، المنظمات الدولية، الأردن: الثراء للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص٢٣.

(١٦) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية – نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢، ص١٢.

(١٧) للمزيد من التفصيل حول المنظمات الدولية ينظر: رامز محمد عمار، الوجيز في المنظمات الدولية، بلا: بلا، ٢٠٠٣، وقارن: حازم محمد، المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣، وقارن: فخري رشيد المهنا وصلاح ياسين داود، المنظمات الدولية، بغداد: المكتبة القانونية، ٢٠٠٧، وقارن: طارق عزت، المنظمات الدولية المعاصرة، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٥–٢٠٠٦، وقارن: عبد الكريم عوض خليفة، قانون المنظمات الدولية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٩، وقارن: علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١١، وقارن: سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، عمان: دار الثقافة، ٢٠١٠.

(١٨) Karen A. Mingst – Ivan M. Areguin Toft : Essential of International Relation , ٥th Ed., Norton Company, ٢٠١١, p.١٨٢.

(١٩) محمد نعمان جلال، الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤، ص٢٠٣.

(٢٠) فاضل زكي محمد، العصر الحديث ومراحل التحولات في الأساليب الدبلوماسية، مجلة الدبلوماسي، العدد (٨)، الرياض: معهد الخدمة الخارجية، ١٩٨٧، ص٣٩.

(٢١) إبراهيم محمد العناني، المفهوم العام للدبلوماسية، مجلة الدبلوماسي، العدد (٥)، الرياض: معهد الخدمة الخارجية، ١٩٨٥، ص٦٤–٦٥.

(٢٢) محمد نعمان جلال، المصدر السابق، ص٢٠٦.

(٢٣) عبد الفتاح شبانه، الدبلوماسية – القواعد الأساسية – الممارسة العملية – المشكلات الفعلية، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩، ص١٤–١٥.

(٢٤) موسى محمد آل طويرش، تاريخ العالم المعاصر ١٩١٤-١٩١٥ من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة، الطبعة الثانية، الجامعة المستنصرية: كلية التربية، ٢٠٠٧، ص١١٤.

* الحرب الباردة نزاع تتحاشى فيه الأطراف ذات العلاقة في اللجوء إلى استعمال السلاح ضد الآخر، وعادةً ما يستعمل هذا المصطلح للدلالة على المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وهي الحالة التي تميزت بها العلاقات الدولية ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تميزت بالصراع العقائدي والتوتر السياسي والتهديد الدبلوماسي والحرب النفسية والدعائية وسباق التسلح وإقامة الأحلاف والتكتلات العسكرية لتطويق العدو، ولكن تبقى دون تصاعدها لتصل إلى مستوى الحرب، للتفصيل ينظر: سعد حقي توفيق، تاريخ العلاقات الدولية، جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص٢١٥-٢٤٤.

(٢٥) محمد نعمان جلال، المصدر السابق، ص٢٠٢.

(٢٦) Raymond Saner; Development Diplomacy by non state Actors (An Emerging form of Multi state Holder Diplomacy) Malta – ٢٠٠٦ – p.p. ٩٣ – ٩٤.

(٢٧) Geoffrey Wiseman; Polylatralism and new mode of global Dialogue, Diplomatic studies program, university of Leicester, USA, ١٩٩٩. p.٩.

(٢٨) Ibid, p.٥٩.

(٢٩) مجد الهاشمي، المصدر السابق، ص١٢٢-١٢٣.

(٣٠) باسل الخطيب، الدبلوماسية الوقائية، مجلة الدبلوماسي، العدد (٥)، الرياض: معهد الخدمة الخارجية، ١٩٨٥، ص٦٦-٦٧، وقارن: ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، بيروت: دار النهضة، ٢٠٠٨، ص٣٠١.

(٣١) مجد الهاشمي، المصدر السابق، ص١٢٤ وما بعدها.

(٣٢) للمزيد من التفصيل حول دبلوماسية الأزمات، ينظر: سعيد محمد أبو عباه، المصدر السابق، ص٥٧.

(٣٣) للتفصيل ينظر: عبد الفتاح شبانه، المصدر السابق، ص١٨.

(٣٤) مجد الهاشمي، المصدر السابق، ص١٢١.

(٣٥) المصدر نفسه، ص١٢١.

(٣٦) ناظم عبد الواحد الجاسور، المصدر السابق، ص٢٩٨.

(٣٧) عبد الفتاح شبانه، المصدر السابق، ص١٧.

(٣٨) ناظم عبد الواحد الجاسور، المصدر السابق، ص٢٩٩.

(٣٩) عبد الفتاح شبانه، المصدر السابق، ص١٨.

(٤٠) للمزيد من التفصيل ينظر: مجد الهاشمي، المصدر السابق، ص١٢٨-١٣٠.

(٤١) سعيد محمد أبو عباه، المصدر السابق، ص٥٧ وما بعدها.

(٤٢) مجد الهاشمي، المصدر السابق، ص١٢٨-١٣٠، وقارن: فؤاد صلواتي، دبلوماسية الإعلام، مجلة الدبلوماسي، العدد (٤٥)، الرياض: معهد الخدمة الخارجية، ٢٠٠٩، ص٤٦-٤٧.

(٤٣) ناظم عبد الواحد الجاسور، المصدر السابق، ص٢٩٩-٣٠٠.

(٤٤) للتفصيل ينظر: نواف التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية – النظرية والتطبيق على نموذج قطر، بيروت: الدار العربية للعلوم (ناشرون)، ٢٠١٢، ص٢٥ وما بعدها.

(٤٥) ناظم عبد الواحد الجاسور، المصدر السابق، ص٣٠٠.

(٤٦) سعيد محمد أبو عباه، المصدر السابق، ص٦٧ وما بعدها، وقارن:
Condoleezza Rice :Transformational Diplomacy; US Department of state , George Washington University. Washington, ١٨ Jan. ٢٠٠٦.

(٤٧)Malden Andrlic and Irena Zubcevic : Diplomacy for the Twenty First century: knowledge Management (Diplomatic Academy of Croatia, Zagreb, ٢٠٠٠). P.٢

(٤٨) فخري رشيد مهنا وصلاح ياسين داود، المصدر السابق، ص١٠.

(٤٩) فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٢، ص٥٩٨.

(٥٠) فخري رشيد مهنا وصلاح ياسين داود، المصدر السابق، ص١٠-١٢.

(٥١) خليل إسماعيل الحديثي، المصدر السابق، ص١١١.

(٥٢) للمزيد من التفصيل حول الأمم المتحدة ينظر: حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، بيروت: الدار العربية للعلوم (ناشرون)، ٢٠٠٩.

(٥٣) John T. Rourk: International Politics on the world stage, ١٠th. Ed., Mc Crawthin, USA , ٢٠٠٤, pp.٢٤١-٢٥٤.

(٥٤) Jacobs university; shifting vision of Development International organization, Non – governmental actors and the rise of global Governance (١٩٤٥ – ١٩٩٠); Bulletin of GHI, vol. ٥٠, spring. ٢٠١٢, p.p.١٣١-١٣٦.

(٥٥) Karen A. Mingst. Optic, p.١٨٤.

(٥٦) Ibid, p.p.١٨٢-١٨٦.

(٥٧) قحطان احمد سليمان الحمداني، الوجيز في العلوم السياسية، بغداد: عاصم للطباعة والنشر، ٢٠٠٣، ص٢٦٢.

(٥٨) Karen Mingst / Ivan. Toft; optic, p.p.٢١١-٢١٢.

(٥٩) قحطان احمد سليمان الحمداني، المصدر السابق، ص٢٦٣.

(٦٠) Conway W. Henderson; International Relation (conflict and cooperation at the Turn of ٢١st. country) Mc graw Hill press, ١st Ed., USA, ١٩٩٨, p.p.٧٧-٧٨.

(٦١) USAID Development Grants program, http: www. usaid. gov/ partner ship– opportunines / ngo.

(٦٢) غازي حسن صباريني، المصدر السابق، ص٣٤–٣٥.

(٦٣) محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة (دراسة في المفاهيم والنظريات)، بيروت: دار الجليل، ١٩٩٩، ص١٣٢.

(٦٤) سعيد محمد أبو عباه، المصدر السابق، ص٥٥ وما بعدها.

(٦٥) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الخامسة، بغداد: المكتبة القانونية، ٢٠١٠، ص٥٧.

(٦٦) Charles W. Kegly. and Eugene R. Wittkopf ; world politics (Trend and Trans formation) , st. Martins press, New York, ١٩٩٥, p.٥٥٢.

(٦٧) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، المصدر السابق، ص٥٩ وما بعدها.

(٦٨) المصدر نفسه، ص٦٢.

(٦٩) باسل الخطيب، المصدر السابق، ص٦٩–٧٠.

(٧٠) فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، المصدر السابق، ص٥٩١–٥٩٢.

(٧١) Camilla Habib; Contending theories of International Relation: from Idealism to Globalization, Modern Institution of the book, Lebanon, ٢٠٠٤, p.٥٥.

(٧٢) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، المصدر السابق، ص٦٥–٦٧.

(٧٣) عاكف يوسف صوفان، المنظمات الإقليمية والدولية، القاهرة: دار الأحمدي، ٢٠٠٤، ص١٥٢.

(٧٤) أوليفي دولفوس، العولمة وحقيقتها، ترجمة: عبد الحميد حزل، الدار البيضاء: دار الثقافة، ٢٠٠٣، ص٨٨.

(٧٥) مجد الهاشمي، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٧٦) Camilla Habib; Contending theories, optic, p.p. ٥٥-٥٦.

(٧٧) Michele M. Betsill and Elisabeth corell: NGO fluencies in International Environmental Negotiation A framework for analysis global; Environmental politics (١:٤ Nov – ٢٠٠١), P.P.٦٥-٧١.

(٧٨) فهيمة شرف الدين، دور المنظمات غير الحكومية في المتابعة الكاملة للمؤتمرات العالمية (تقييم ورؤية مستقبلية)، نيويورك: إدارة شؤون الإعلام للأمم المتحدة، ٢٠٠٠، ص١٢٥.

(٧٩) Jessica T. Mathews ; power shift, foreign Affairs, USA. Jen/ Feb. ١٩٩٧. p.٥٠.

(٨٠) Malden Andrlic and Irena Zubcevic, optic, p.١-٤.

(٨١) Ibid, p.p.١٦-١٨.

(٨٢) Melissa J. : Innovation in Diplomatic practice, Mc Milan press, London, ١٩٩٩, p.p.١٦-١٧.

* أشرت العديد من الكتب المهمات الجديدة للدبلوماسيين في القرن الحادي والعشرين، وأمثلتها نزع السلاح، محاربة الإرهاب الدولي، السيطرة على تغيرات المناخ، حفظ السلام، منع الأزمات، قضايا التجارة...الخ، للتفصيل ينظر: وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، بغداد: مكتبة السنهوري، ٢٠١٢، ص١٤٤-١٦١، وقارن:

Rohan Gunaratna: New Terror Threats in ٢٠١٢, The national magazine, ٢٠-Jan-٢٠١٢.

(٨٣) سعيد محمد أبو عباه، المصدر السابق، ص٦٧ وما بعدها.

(٨٤) مجد الهاشمي، المصدر السابق، ص١٣٤-١٣٥، وقارن:

Geoffrey Wiseman: Poly literalism and new modes of global dialogue, optic, p.p.١١-١٢.